الأمم المتحدة

A/C.3/56/SR.14

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
11 March 2002
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ١٤

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد الهنائي ..... (عُمان)

المحتويات

البند ١١٢ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١١٣ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-58715 (A)
0158715

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ١١٢ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/56/3، A/56/38، A/56/174، A/56/222-S/2001/736، A/56/268، A/56/279، A/56/306، A/56/316، A/56/328، A/56/329 و A/56/472)

البند ١١٣ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" (تابع) (A/56/222-S/2001/736، A/56/306، A/56/319 و Add.1)

١ - **السيدة خليل** (مصر): أعربت عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، وأكدت من جديد عزم حكومتها على الدفاع عن حقوق المرأة وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نظراً لإيمانها بقوة أن النهوض بالمرأة من أسس التنمية الاجتماعية. وأضافت أن مصر تكرِّس، لذلك، جهودها منذ عدة سنوات لاعتماد تدابير تشريعية لصالح المرأة، على أساس الدستور الوطني الذي ينصّ على المساواة بين الجنسين، ومنها مجموعة القوانين التي تمكِّن المرأة من الحصول على الطلاق.

٢ - ومضت تقول إنه تم، بناء على ذلك، إنشاء مجلس وطني للمرأة في عام ٢٠٠٠، وعُهد إليه بمسؤولية اقتراح سياسات لتعزيز تمكين المرأة، على وجه التحديد، ووضع مشروع وطني للنهوض بالمرأة، وتمثيل مصر في المؤتمرات الدولية، وتوفير الوثائق، وتنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية بشأن المسائل المتصلة بالنهوض بالمرأة. وأضافت أن المجلس يعمل أيضاً على تشجيع تنفيذ توصيات مؤتمر بيجين في مجالات البحوث والصحة والسكان والحد من الفقر ومشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

٣ - وأكدت أن الوفد المصري يدعو إلى مراعاة قضايا المرأة عند وضع السياسات الاقتصادية وتنفيذ البرامج الرامية إلى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وفقاً لتوصيات الأمين العام. وقالت إن مصر تأمل أن يشدد المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، المقرر عقده في عام ٢٠٠٢، على المسائل الخاصة بالمرأة. وقالت إن زوجة رئيس جمهورية مصر اقترحت إنشاء صندوق استئماني للنهوض بالمرأة من أجل تعزيز مشاركة المرأة وتمكينها.

٤ - وذكرت أن الوفد المصري يشدد على ضرورة إقرار مساواة المرأة في فرص الوصول إلى جميع المجالات، لا سيما البحوث والتدريب وتكنولوجيا المعلومات، ويعرب عن أسفه الشديد إزاء الوضع المالي الحرج للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

٥ - ختاماً، رحَّبت بإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة والعشرين، والذي يؤكد على مساواة النساء والفتيات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في فرص الوصول إلى الرعاية.

٦ - **السيدة إليوت** (غانا): تكلمت باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، فأعربت عن تأييدها الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ٧٧ والصين. وقالت إن إعلان ومنهاج عمل بيجين من المساهمات الأساسية للنهوض بالمرأة في

جميع البلدان ولاحظت أن الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة قد وجَّهت الانتباه إلى الصلات القائمة بين المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة والسلام. وإنها حدَّدت ١٢ من مجالات الاهتمام الحاسمة وأبرزت التحديات الجديدة المتمثلة في العولمة والتي تؤثر على المرأة بصورة خاصة.

٧ - ومضت تقول أن التعبير عن السياسات يجب أن يقابله إعمال حقوق المرأة وأنه من المؤسف أن المرأة ما زالت تعاني من الفقر بشكل غير متناسب، رغم ما تحقق من إنجازات في السنوات القليلة الماضية. وأضافت أن وصول الجميع إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية لم يتحقق بعد في بلدان عديدة، وأن معدل الوفيات المتصلة بالحمل ما زال مرتفعاً وأن الأبعاد الجنسانية للوباء العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لم يتم الاعتراف بها إلا منذ فترة قليلة فقط.

٨ - وتابعت حديثها قائلة أن الجماعة الكاريبية قامت، عقب اعتماد منهاج عمل بيجين، بتحديد ستة من المجالات ذات الأولوية استناداً إلى نتائج البحوث التي أُجريت على الصعيدين الوطني والإقليمي وهي: الفقر؛ والعنف ضد المرأة؛ والصحة والخدمات ذات الصلة؛ والوصول إلى الهيكل الاقتصادي وعملية الإنتاج والمشاركة في تحديدها؛ وتقاسم السلطة وصنع القرار؛ والفتاة. وأضافت أن دول الجماعة الكاريبية حققت تقدماً كبيراً في هذه المجالات منذ عام ١٩٩٥، وأنها تواصل السعي إلى وضع تدابير أخرى. وذكرت أنه من الجدير بالذكر أن التقرير الذي يصدره كل سنتين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والمعنون "تقدم المرأة في العالم لعام ٢٠٠٠" يمنح تقديرات مؤاتية لمنطقة البحر الكاريبي فيما يتصل بمشاركة المرأة في المجال السياسي، وتعليم الفتاة والمرأة، واتخاذ مبادرات تراعي الجانب الجنساني في الميزانية. وأضافت أن هناك ٥٠ في المائة على الأقل من الموظفات ضمن موظفي ١٠ بعثات من بين ٣٧ بعثة دائمة لدول الجماعة الكاريبية لدى الأمم المتحدة. ولكن ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، من أجل تحقيق الرؤية الواردة في إعلان بيجين. وذكرت في هذا الصدد، أن دول الجماعة الكاريبية شددت بصورة خاصة على السعي إلى إصلاح القوانين من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين. ولاحظت أن أمانة الجماعة الكاريبية قامت، على الصعيد الإقليمي، بإعداد تشريعات نموذجية حول المسائل التي تمس المرأة في مجالات من قبيل المواطنة، والعنف المنزلي، والمساواة في التوظيف، والأجر المتساوي، والإرث، والإعالة والتحرش الجنسي، بغية مساعدة الحكومات على معالجة الفجوات الموجودة في نظمها القانونية، فضلاً عن مساعدة المجتمع المدني والوكالات الحكومية الدولية.

٩ - وأكدت، في الوقت نفسه، أن دول الجماعة الكاريبية سعت إلى تنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة (بيجين+٥). وقالت إن من بين المبادرات المعتمدة هناك اتخاذ مسألة تمكين المرأة كموضوع رئيسي لاجتماع للبرلمانيين من منطقة جماعة الكاريبي، عُقد في بليز، في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠. وأضافت أن أمانة جماعة الكاريبي نظَّمت، في الشهر التالي، اجتماعاً لمديري الآليات الوطنية جرت فيه الموافقة على استراتيجية لتعميم المنظور الجنساني في عمل الأمانة، وكذلك على مستوى الدول الأعضاء. وذكرت أن إعلان ناسو بشأن الصحة، الذي اعتمده رؤساء حكومات دول الجماعة الكاريبية في عام ٢٠٠١، شمل إشارة خاصة إلى تمكين المرأة في سياق الوصول إلى الخدمات الصحية، معترفاً بذلك بدور الصحة الحاسم في التنمية الاقتصادية للمنطقة. وأضافت أن الرابطة النسائية الكاريبية للبحوث والعمل (CAFRA)

تعاونت بشكل وثيق مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من أجل زيادة وعي موظفي الحكومة والمفاوضين الإقليميين بأثر الاتفاقات التجارية على المرأة. وقالت إن دول الجماعة الكاريبية تواصل الوفاء بالتزاماتها بتقديم التقارير بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٠ - وأعربت عن قلق الجماعة الكاريبية إزاء الحالة المالية الحرجة التي يواجهها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة. ودعت المجتمع الدولي إلى تقديم دعمه للمعهد. وقالت إن الجماعة الكاريبية ترحب أيضاً بالدور الذي تقوم به كل من لجنة وضع المرأة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتؤيد تماماً قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

١١ - ختاماً، أعربت عن أملها في أن يُعمَّم المنظور الجنساني في المؤتمرات الأربعة المتصلة بالتنمية، التي ستعقدها الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢.

١٢ - **السيد كافاندو** (بوركينا فاصو): تكلم باسم دول غرب أفريقيا، فأعرب عن انضمامه إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ٧٧ والصين. وقال إنه يشعر بالقلق إزاء الحالة المالية الحرجة التي يواجهها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة، على النحو الوارد في الوثيقة A/56/279، ويبدي تعاطفه مع أمانة المعهد وموظفيه وهم ينتظرون أن تتم السيطرة على هذه الحالة. وفيما يتصل بنتائج أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (A/56/174)، قال إن دول غرب أفريقيا، التي تتفق الأنشطة التي تضطلع بها من أجل النهوض بالمرأة مع أنشطة الصندوق، تأمل الاستفادة بصورة كاملة من دعم الصندوق في المستقبل، لا سيما فيما يتصل بتدريب المرأة وبناء قدراتها.

١٣ - ومضى يقول أنه، بالرغم من الدور الأساسي الذي تقوم به المرأة في الحياة الاجتماعية الأفريقية، ما زالت أغلبية النساء أمِّيات، وتظل فرص وصول الفتيات إلى التعليم محدودة للغاية. وأضاف أن معدلات وفيات الأمهات والأطفال مرتفعة نسبياً رغم التقدم العلمي وطموح منظمة الصحة العالمية التي دعت إلى تحقيق الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠. ولاحظ، كذلك، أن بعض الممارسات التقليدية والشائعة، مثل ختان الإناث، ما زالت موجودة، وأنه جرى اتخاذ تدابير للقضاء على هذه الممارسات وأدت الإجراءات المتضافرة التي اتخذتها بعض البلدان والمنظمات غير الحكومية إلى تخفيض ملحوظ في ممارسة ختان الإناث، وهي من الأساليب الأساسية لنقل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٤ - واستطرد قائلاً أن السياسات الوطنية تسعى إلى علاج هذه المسائل وتراعي الدور المتزايد للمرأة في التنمية الاقتصادية، لا سيما في جهود مكافحة الفقر من خلال الائتمانات الصغيرة، التي زادت بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة. وأضاف أن المرأة تساهم، بهذه الطريقة، في تحسين مستوى الحياة للأسر المعيشية وتنمية القطاع غير الرسمي. وذكر أن المنظمات المجتمعية للمرأة تشارك أيضاً في التنمية، وفي الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، في المناطق الريفية، مع المنظمات غير الحكومية، جنباً إلى جنب.

١٥ - ولاحظ أن البيانات التي تساعد على قياس مساهمة المرأة في التنمية الوطنية، لا تتوفر دائماً، مع ذلك، وأن عدم المساواة يظل سائداً رغم الصكوك القانونية التي تكفل إدماج المرأة في عملية التنمية. وأضاف أن

الصراعات المسلحة تدفع النساء والأطفال إلى المنفى، في كثير من الأحيان، وتعرضهم لانتهاكات عديدة لحقوقهم. وأنه على الصعيد السياسي، لا يصل إلى مناصب المسؤولية سوى قلة من النساء، وقال إن ذلك يرجع أساساً إلى الواقع الاجتماعي والثقافي، ومواقف التحيز ضد المرأة والتمييز ضدها.

١٦ - وعلى الصعيد الاجتماعي، قال إن برامج محو الأمية الواسعة القاعدة والمتزايدة الفعالية التي بدأ تنفيذها كانت مصحوبة بحملات للإعلام والتوعية والتثقيف والاتصال تتعلق بالصحة والعادات الصحية، وتنظيم الأسرة، والحقوق الأساسية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وعمليات التشويه والعنف. وذكر أن عدم المساواة بين الرجال والنساء يلاحَظ أيضاً فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، حيث أن المرأة تعاني بدرجة أكبر من الإصابة بهذا الوباء العالمي، الذي يواصل الانتشار. ولذلك، يعتبر القضاء عليه شرطاً أساسياً لتنمية المرأة والنهوض بها.

١٧ - **السيدة غونزاليس** (كوبا): قالت إن حالة المرأة في جميع أنحاء العالم تظل معقدة، وخاصة في البلدان النامية، حيث تؤدي الديون الخارجية وبرامج التكيف الهيكلي المتسمة بالليبيرالية الجديدة، وآثار العولمة إلى عرقلة التنمية الكاملة للمرأة وذلك إلى جانب الحروب والمجاعات والأمراض والعقبات الأخرى. ولاحظت أن المرأة تمثل نحو ٧٠ في المائة من الفقراء في العالم، ولكن نسبة مشاركتها في السكان الناشطين اقتصادياً أقل من نسبة الرجل؛ وفي الوقت نفسه، نجد أن المرأة أشد تأثيراً بالبطالة وتشغل أقل الوظائف أمناً. وأضافت أن المرأة تمثل نحو ثلثي عدد الأميين من الكبار، وأن هناك ٨٠ مليون فتاة لا تتوفر لهن سبل الوصول إلى التعليم الابتدائي. وفيما يتصل بالصحة، قالت إن نحو نصف مليون امرأة يمتن كل سنة لأسباب متصلة بالحمل والولادة والإجهاض. وأضافت أن خطر تعرض الأم للوفاة في أفريقيا يمثل ٩٠ ضعف هذا الخطر في أوروبا. وفيما يتعلق بالعمر المتوقع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، نجد أنه أقل ٣٠ سنة منه في البلدان المتقدمة النمو. بينما تنخفض نوعية الحياة بين النساء بصورة عامة، بدرجة مقلقة على المستويات كافة.

١٨ - وتابعت حديثها قائلة أن إعلان ومنهاج عمل بيجين والوثائق المعتمدة في الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة هي التي يظل يسترشد بها العمل الدولي الرامي إلى النهوض بالمرأة ومساواتها، وأن مهمة منظومة الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة والحكومات تتمثل في التصدي للتحدي الرئيسي لتنفيذ الاستراتيجيات المحددة بشكل ملموس. ولاحظت أن الوصول إلى الموارد يظل عقبة من أهم العقبات في سبيل المساواة والسلام والتنمية وأنه اتُخذ هدفاً للاجتماعات العالمية المكرسة للمرأة في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وأضافت أنه في العالم الراهن ذي القطب الواحد، هناك موارد ضخمة تُبدَّد على سباق التسلح وصناعة أدوات التجميل أو الإعلان بدلاً من أن تُخصَّص للتقدم والرفاه والتنمية، التي قد تعود بفوائد كبيرة على المرأة.

١٩ - واستطردت قائلة أن التعاون الدولي الذي يحترم سيادة الدول وحرية الشعوب يُعتبر أساسياً للبلدان النامية، وخاصة من أجل تكميل إجراءاتها الوطنية. وأضافت أنه يلزم تخصيص موارد أكبر للأنشطة المختلفة الرامية إلى تحسين وضع المرأة من أجل وضع حد للتمييز وتشجيع التقدم والرفاه للجميع. وأكدت أنه ينبغي، لهذا الغرض، إقامة نظام دولي يتَّسم بالعدل والديمقراطية الحقيقيين، تشارك فيه البلدان التي تمثل أغلبية سكان العالم في صنع القرارات، على قدم المساواة.

٢٠ - وذكرت أن الوضع الذي حققته المرأة في المجتمع، في كوبا، يشهد للتقدم المحرز في ذلك البلد. وقالت إن تجربة الثورة الكوبية توضِّح أنه يمكن الأخذ بأسلوب حياة مختلف، يعود بفائدة أكبر على الإنسان، وإنه يمكن تحويل حالة المرأة بشكل جذري ووضع حد للتمييز ضدها، ضمن هذا الإطار الذي يتميز بنُصرة العدالة والكفاح من أجل المساواة. وأوردت على سبيل المثال أن نصيب المرأة يصل إلى ٣٣ في المائة من مناصب المسؤولية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويزيد عن ٦٦ في المائة، بدرجة قليلة، بين التقنيين ووظائف الإدارة المتوسطة والعليا، ويبلغ نحو ٤٢ في المائة في مجال البحث العلمي. وقالت إن معدل وفيات الأمهات يبلغ ٢,٢ فقط لكل ١٠٠٠٠ حالة ولادة، وأن العمر المتوقع عند الولادة للمرأة الكوبية يزيد عن ٧٦ سنة. وأكدت أنه تم تحقيق كل هذه النتائج رغم التدابير القسرية المتخذة ضد كوبا، من جانب واحد، (مما ترتبت عليه نتائج ملحوظة بالنسبة للمرأة، بصورة خاصة)، وهي الحصار الاقتصادي الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، على أساس قوانين خارجية مخالفة لسيادة الدولة والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

٢١ - **السيدة باترسون** (نيوزيلندا): تناولت البند ١١٢ من جدول الأعمال، فقالت إنه بالرغم من الالتزامات المقطوعة في استعراض بيجين + ٥ ومؤتمر قمة الألفية، وبعد ذلك في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ما زال هناك فاصل كبير بين الكلام والعمل. وأكدت أن لجنة وضع المرأة عليها، لذلك، القيام بدور أساسي وينبغي أن تنظر، في دورتها القادمة، في اتخاذ تدابير ملموسة لتحسين أساليب عملها من أجل تحقيق نتائج موثوقة. ولاحظت أن حكومتها استضافت حلقة عمل للأمم المتحدة بشأن تقديم التقارير المتصلة بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من جانب بلدان جنوب المحيط الهادئ وأكدت ضرورة تصديق جميع الدول على ذلك الصك. وذكرت أن حكومتها صدقت على البروتوكول الاختياري للاتفاقية، كما يتعين على جميع البلدان القيام بذلك، وأنها ساهمت أيضاً بمبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار نيوزيلندي للصندوق الاستئماني لتنفيذ منهاج العمل المُنشأ لدعم العمل داخل الأمم المتحدة من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري، والعمل لصالح المرأة والسلام والأمن. وأوضحت في هذا الصدد، أن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) يوفِّر منطلقاً جيداً لتعميم المنظور الجنساني في عمل الأمم المتحدة المتعلق بالسلام والأمن. وحثَّت اللجنة الخامسة على تأييد التوصيات المتعلقة بإنشاء وظائف جديدة لخبراء جنسانيين في إدارة عمليات حفظ السلام.

٢٢ - ومضت تقول أن العمل الذي قامت به المستشارة الخاصة المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة قد ساهم في تقدم سياسة الأمم المتحدة بشأن تعميم المنظور الجنساني في جميع أنشطتها وأن هذا العمل سوف ينشط نتيجة للقرار الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإدراج مسألة تعميم المنظور الجنساني في جدول أعماله. ونظراً لأن المسائل المتعلقة بالمساواة يجب إدماجها في جميع الأنشطة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، يجب على جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة أن تجعل تعميم المنظور الجنساني أولية من أولوياتها.

٢٣ - وذكرت أن حكومتها اتخذت تدابير إضافية لضمان إدراج المنظور الجنساني في عملية إقرار السياسات وأن وفدها ساعد في صياغة مشروع قرار بشأن تحسين وضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة. وأعربت عن خيبة الأمل لأن النظر في تلك المسألة تعطل بسبب تأخر تقرير

الأمين العام (A/56/472) وأن عدد الموظفات المعينات لمدة عام واحد أو أكثر قد انخفض بالفعل في عام ٢٠٠٠، لكنها لاحظت أن تدابير تدريجية قد اتُخذت في سبيل تحقيق هدف التوازن بين الجنسين بنسبة ٥٠/٥٠ في الأمم المتحدة، مع تحقيق ١٤ من الإدارات والمكاتب هذا الهدف في عام ٢٠٠٠. وحثّت الأمين العام على مواصلة جهوده في هذا الصدد.

٢٤ - **السيد لي هو-جين** (جمهورية كوريا): قال إن تقدماً كبيراً قد أُحرز في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين وإن التعاون الوثيق بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني كان عاملاً أساسياً. وأعرب عن قلقه، مع ذلك، إزاء عدد الشابات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والزيادة المطردة في نقل العدوى من الأمهات إلى الرُضَّع. وأشار إلى الجهود المبذولة في مجال الحقوق الأساسية للمرأة، فلاحظ أن بلده وقّع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وأنه في سبيل التصديق عليهما.

٢٥ - وفيما يتصل بالنهوض بالمرأة، قال أن حكومته أنشأت وزارة للمساواة بين الجنسين مسؤولة عن تخطيط وتنسيق وتنفيذ وتقييم السياسات المتعلقة بالمرأة، وعن تعزيز المساواة بين الجنسين. وأضاف أن هذه الوزارة قامت مؤخراً بتمديد إجازة الأُمومة المدفوعة الأجر إلى ٩٠ يوماً.

٢٦ - وتناول مسألة المرأة وتكنولوجيا المعلومات، فلاحظ أن ٤٣ في المائة من الكوريين الذين يستطيعون الوصول إلى الإنترنت من النساء، وشدد على ضرورة أن تبقى المرأة محيطة بالتطورات في هذا المجال حتى تكون من الجهات الفاعلة النشطة في مجتمع قائم على المعرفة. وقال أن حكومته توفر التعليم وبرامج التدريب الرامية إلى توسيع دور المرأة، تحقيقاً لهذا الغرض. وأضاف أن ربات الأسر كن مستهدفات بصورة خاصة، حيث استفاد ٢ مليون منهن من هذه البرامج بالفعل.

٢٧ - ولاحظ أن حكومته تضع أساليب تعليمية صديقة للفتاة، بصورة خاصة، مصممة لتشجيع الاهتمام بالعلوم في سن مبكرة، وذلك من أجل مواجهة عدم اهتمام المراهقات بالمجالات التي يغلب فيها وجود الرجال بشكل تقليدي، مثل الرياضيات والعلوم.

٢٨ - ختاماً، أكد أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، وأن حكومته تتطلع إلى إقامة شراكات مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، من أجل تدعيم مساهمتها في النهوض بالمرأة حول العالم.

٢٩ - **السيد رحمة الله** (السودان): قال إن كل مجتمع عليه أن ينفذ استراتيجية لتعزيز حقوق المرأة تراعى خصائصها. وإن السودان الذي يقوم باختيار جميع سياساته على أساس مبدأ العدالة يرى أن المجتمع ككل لا يستطيع أن يفخر بالتمتع بجميع حقوقه مع عدم ممارسة النساء والفتيات لما لهن من حقوق. وأضاف أن القرارات المتخذة في مؤتمر بيجين بشأن القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة وتمكينها لم تُنفَّذ بصورة كاملة رغم جهود المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وذكر أن وفده يرى أن الدول لن تتمكن من الامتثال لهذا الالتزام دون مساعدة خارجية، وأنه يجب زيادة التعاون الدولي فيما يتصل بهذا الموضوع. ولاحظ أن المرأة التي ترغب في إنشاء مشاريع تجارية صغيرة يجب أن تُتاح لها فرص متساوية للحصول على ما يلزم من معدات ومواد ورأس مال، وأكد أن

البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، المثقلة بالديون، غير قادرة على تنفيذ البرامج الاجتماعية والاقتصادية؛ وأضاف أن بعض هذه البلدان تخضع لجزاءات اقتصادية أو تدابير قسرية مفروضة من جانب واحد. وأنه يلزم اتخاذ تدابير على الصعيد الدولي لضمان عدم إقصاء تلك البلدان التي تعاني بالفعل من رد فعل العولمة والتي تخلفت في مجال التكنولوجيا والاتصالات، بصورة كاملة، عن الساحة الاقتصادية، بما يترتب على ذلك من تدهور في حالة المرأة والطفل فيها.

٣٠ - وأكد أن السودان الذي يولي اهتماماً خاصاً لوضع المرأة، يسعى إلى إدماجها في جميع قطاعات المجتمع. وقال إن أهم مجالات العمل هي التعليم والصحة والسلام واستقرار الأسرة والمجتمع، والتنمية ومكافحة الفقر.

٣١ - وذكر أن نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة تُعتبر خطوة في سبيل تحسين وضع المرأة وتمكينها في مختلف قطاعات المجتمع. ولاحظ أن الأهداف المقررة لا يمكن بلوغها، مع ذلك، دون القضاء التام على الفقر وجميع أشكال العنف ضد المرأة، وخاصة الاستغلال الجنسي.

٣٢ - وأوضح أن المرأة والطفل والأسرة هم أول ضحايا الحروب والصراعات التي تمزق العالم، وأن البعض يستخدمها لتحقيق مطامع اقتصادية وسياسية. وقال إن السودان يرى وجوب التشديد على القيم الإنسانية والهيكل الطبيعي للأسرة من أجل إقامة مجتمع سليم ومستقر، تستطيع المرأة أن تقوم فيه بدورها الكامل وأن تثقف الأجيال المقبلة. واختتم بقوله أنه يجب أيضاً إدانة غطرسة بعض الحضارات التي تعتبر نفسها متفوقة على غيرها.

٣٣ - **السيدة أوتيتي** (أوغندا): قالت إن وفدها ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ٧٧ والصين.

٣٤ - ومضت تقول أن أوغندا التي تعيش فيها أغلبية النساء في المناطق الريفية، تشعر بالارتياح لأن الدراسات المختلفة أخذت في الاعتبار تأثير الاتجاهات العالمية على التنمية الريفية. وأضافت أن المرأة الريفية، بقدرتها على التغلب على الشدائد والمساهمة في تنمية المجتمع، معرضة، مع ذلك، بصورة خاصة، للفقر والمرض (وخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز)، والممارسات التقليدية. وأنها تحتاج إلى التدريب في المهارات التي تمكِّنها من التقدم. وذكرت أنه ينبغي تحديد العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لها تأثير معاكس على المرأة الريفية وجميع النساء الأخريات وتوعية الرجال بالعقبات التي تعترض سبيل النهوض بهن، من أجل تمكينهن من تبوء مكانهن الشرعي.

٣٥ - وأكدت أن حكومة أوغندا تكفل توفير الفرص المتساوية للمرأة الأوغندية في مجال التعليم والعمل والخدمات الصحية والمشاركة السياسية، وذلك حرصاً منها على تمكينها من التمتع بحقوقها.

٣٦ - وأوضحت أنه يجب إزالة الفاصل الموجود بين المرأة الحضرية، وخاصة في العالم المتقدم النمو، حيث تسعى إلى مضاعفة مكاسبها في سوق الأوراق المالية، وبين المرأة الريفية التي تتطلع إلى إقامة صلة طفيفة بينها وبين السوق. وأعربت عن ارتياح وفدها، لعلمه أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يسعى، بالمشاركة مع منظمات أخرى، إلى مساعدة المرأة على اكتساب القدرة على ضمان معيشتها والتأثير على المجالات الاقتصادية والسياسية والقضائية، وقالت إن وفدها يأمل

في أن تحصل أفريقيا على فوائد متزايدة من هذه المبادرات، ويرحب بالمساعدة التي يقدمها الصندوق للمرأة الأوغندية كيما تقوم بدور نشط في إعادة بناء بلدها.

٣٧ - ختاماً، لاحظت أن أوجه التقدم التي أحرزتها المرأة يمكن أن تصاب بنكسة إذا اضطر معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة إلى الحد من عملياته بسبب نقص الموارد. وقالت إن وفدها يرى أن يخصص مجلس أمناء المعهد الموارد الكافية للسماح له بالقيام بأنشطة أكثر شمولاً في مجال البحث. وأشادت بمكتب المستشارة الخاصة المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة على ما يبذله من جهود مستمرة في سبيل "دعم ورصد جهود إدراج المنظور الجنساني في برامج العمل الفنية في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة".

٣٨ - **السيدة ماكغرات-تريولزي** (المراقبة عن الكرسي الرسولي): ذكّرت المشاركين بأن الكرسي الرسولي يؤيد منهاج عمل بيجين، القائم على أساس الاعتراف بكرامة المرأة، وإقرار استراتيجيات للتنمية، وإنهاء العنف ضد المرأة ووصول المرأة إلى العمالة والأراضي ورأس المال والخدمات الاجتماعية الأساسية. وقالت إن هذه الأهداف تتفق مع القيم الاجتماعية التي يعمل الكرسي الرسولي على تحقيقها بوصفه من أهم مقدمي الخدمات الاجتماعية الأساسية للنساء والفتيات، لا سيما في البلدان النامية.

٣٩ - ومضت تقول أنه، في عشية المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، دعا البابا يوحنا بولس الثاني جميع المؤسسات الكاثوليكية إلى تجديد وتعزيز التزامها تجاه نساء العالم، لا سيما أضعفهن. ولاحظت أن العالم تغير كثيراً، منذ ذلك الوقت، كما تبين من دورة الجمعية العامة الاستثنائية التي انعقدت مؤخراً بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، التي عكست كلها الحوار السياسي الدولي الجاري في مواجهة العولمة. وأضافت أن أسرة الأمم عليها أن تعمل على رعاية القيم الأخلاقية والثقافية التي تجعل الإنسان والتنمية البشرية محور هذه العملية.

٤٠ - وأوضحت أنه من المهم أن يجري الاعتراف بكرامة المرأة ودورها في الأسرة والمجتمع حتى لا تصبح مجرد عامل من العوامل الاقتصادية، وذلك من أجل أن تجني فوائد العولمة مع تجنب نتائجها السلبية. وقالت إنه يجب أن تحظى حقوق المرأة والفتاة وحرياتها الأساسية، وخاصة حق الزواج وإقامة أسرة، والبحث عن عمل والحصول على أجر ملائم، بالحماية من سوء المعاملة والاستغلال، من أجل تمكينها من المساهمة في بناء عالم أفضل. ختاماً أوضحت أن لا بد من الاستثمار في الخدمات الاجتماعية الأساسية، التي تُعتبر شرطاً أساسياً لرفاه المرأة وإدماجها في التنمية الاقتصادية. وقالت إن المرأة يلزم أن تكون بصحة جيدة من الناحيتين البدنية والعقلية وأن تملك المهارات المناسبة حتى تكون جهة فاعلة في اقتصاد متغير. ولذلك يتحتم أن يكون تعليم المرأة والفتاة ورعايتهما الصحية أولوية من أولويات برامج التنمية.

٤١ - **السيد مانالو** (الفلبين): أكد أنه ما زالت هناك عقبات عديدة يلزم التغلب عليها من أجل التنفيذ الكامل لإعلان ومنهاج عمل بيجين، رغم أن عدة دول وضعت برامج وسياسات لتمكين المرأة. وأنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل تعميم المنظور الجنساني في

السياسات والبرامج الوطنية والإقليمية والدولية حتى لا تبقى المرأة أول المتأثرين بالفقر وتستطيع المشاركة بقدر أكبر في صنع القرارات.

٤٢ - وتابع حديثه قائلاً أن وفده يلاحظ أن المرأة ما زالت ضحية لأعمال العنف التي تترك فيها آثاراً مدى الحياة، رغم أنه يرحب بالدور الممنوح للمرأة فيما يتصل بصون السلام وتعزيزه في العالم وفي أماكن الصراع. وأضاف أنه يلزم، لذلك، بذل جهود على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل منع جميع أشكال العنف ضد المرأة. وأكد أن حكومته تولي أهمية كبيرة للمبادرة الإقليمية الآسيوية لمناهضة الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال.

٤٣ - وذكر أن حكومة الفلبين سنَّت قانون العمال المهاجرين، الذي أُضيفت إليه أحكاماً مؤخراً بشأن شراء الزوجات بالمراسلة عن طريق الإنترنت. وقال إن مجلس الشيوخ يقوم أيضاً باستعراض مشروع قانون لمكافحة الاتجار بالنساء والقُصَّر، ينص على عقوبات أشد للمخالفين.

٤٤ - وأوضح أنه أُنشئ نظام لمراقبة الأزواج الأجانب لمنع أعمال العنف ضد النساء الفيليبينيات من قبل الأزواج من أصل أجنبي، وكذلك نظام رصد لمساعدة الفليبينيين في الخارج على طلب المساعدة في حالات الاتجار بالأشخاص والهجرة. وأخيراً، وضعت وحدات تعليمية عن الهجرة الدولية والتنمية ترمي إلى منع العنف ضد العاملات المهاجرات. وأعرب عن ارتياح وفده بصورة خاصة لأن هذه البرامج ورد ذكرها في تقرير الأمين العام (A/56/329). ختاماً، قال إن وفده يؤيد وفد جورجيا الذي أبرز الحاجة إلى وضع نظم دولية وتعاون دولي لحماية حقوق العاملات المهاجرات، وإنه سيقدم إلى اللجنة مشروع قرار بشأن العنف ضد العاملات المهاجرات.

٤٥ - **السيد غانسوخ** (منغوليا): أعرب عن انضمام وفده إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، وقال إن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة ما زال يواجه عقبات عديدة. ولذلك، فإن وفده يرى أن قرار الجمعية العامة ٥٥/٧١ ومقررات لجنة وضع المرأة وقراراتها توفر دليلاً تفصيلياً شاملاً ومحدد الهدف. ولاحظ كذلك أن الزعماء الدوليين أشاروا، في إعلان الألفية، أن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما وسيلتان فعالتان لمكافحة الفقر والجوع والمرض وحفز التنمية المستدامة. وأن منغوليا كانت من أول البلدان التي صدقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ووقَّعت على البروتوكول الاختياري للاتفاقية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠. وقال إن منغوليا قدَّمت التقريرين الدوريين الثالث والرابع إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وأحاطت علماً، على النحو الواجب، بتوصيات اللجنة في سياق الإجراءات التي تتخذها للنهوض بالمرأة.

٤٦ - ومضى يقول أن هناك عدة عوامل تؤثر على حالة المرأة في منغوليا، بما في ذلك الفقر (الذي يعاني منه ٣٦ في المائة من السكان)، والبطالة (فنسبة ٤,٤٢ من الذين يعانون من البطالة من النساء)، والتعليم والصحة، والحماية الاجتماعية والثقافة والسلوك. وأن الحكومة قامت، بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية النسائية، والقطاع العام، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بتنفيذ برنامج للنهوض بحالة المرأة بتحسين صحتها وتعليمها، ومنح النساء رئيسات الأسر المعيشية فرص الوصول للأنشطة المُدرَّة للدخل. وأضاف أن الحكومة

اعتمدت أيضاً، في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١، برنامجاً لتهيئة بيئة اجتماعية منصفة من أجل التنمية البشرية، وتحسين نوعية التعليم والرعاية الصحية، وتخفيف حدة الفقر، وتشجيع العمالة، وتحسين الأحوال المعيشية للسكان، لا سيما المرأة.

٤٧ - وذكر أن منغوليا ترحب بالدعم الذي تتلقاه من منظومة الأمم المتحدة من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية. وترحب بتقرير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة المعنون "المرأة في منغوليا: دليل للتقدم في ظل مرحلة انتقالية"، الذي أوصى، بصورة خاصة، باستعراض الآليات المؤسسية لتنفيذ البرنامج الوطني للنهوض بالمرأة.

٤٨ - ولاحظ أن منغوليا استفادت أيضاً من نتائج وتوصيات اجتماع فريق الخبراء المعني بحالة المرأة الريفية في سياق العولمة، الذي نظمته شعبة النهوض بالمرأة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، في اولان باتور؛ وقال إن المشاركين شملوا ممثلين من مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والبنك الدولي. وقال أن فريق الخبراء، في ختام اجتماعه، أوصى الحكومات ومعاهد البحوث والقطاع الخاص بوضع أفضل نموذج لضمان تمكين المرأة الريفية من الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، استعداداً لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. ختاماً، قال إن وفده سيقدم مشروع قرار إلى اللجنة مع المقدمين التقليديين الآخرين، نظراً لأن استنتاجات وتوصيات فريق الخبراء جديرة باهتمام أوثق من المجتمع الدولي.

٤٩ - **السيدة مودي** (أستراليا): قالت إن المجتمع الدولي أعرب عن عزمه على تحسين حالة المرأة، منذ أكثر من نصف قرن، باعتماد الصكوك والإعلانات التي أقامت تدريجياً، هيكلاً دولياً متيناً لتعزيز حقوق المرأة وحمايتها. فابتدأ من اعتماد اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة في عام ١٩٥٢، وبما يشمل تصديق جميع الدول، باستثناء أقلية صغيرة، على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، نجد أن المجتمع الدولي لديه الأدوات اللازمة لضمان المساواة والتمكين السياسيين لجميع النساء. وأضافت أنه ما زالت هناك عقبات عديدة تعترض سبيل التنفيذ الفعَّال لهذه الصكوك، كما جرى الاعتراف به في مؤتمر بيجين لعام ١٩٩٥ والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، المعنية بالمرأة، في عام ٢٠٠٠. ولاحظت أنه تم وضع مخطط للعمل، في هاتين المناسبتين، من أجل التغلب على هذه العقبات والتصدي للتحديات الجديدة التي تؤثر على وضع المرأة، وأن مواصلة تنفيذ المخطط، وتكييفه للبيئة الدولية الجديدة التي يصعب التنبؤ بها والزاخرة بالتحديات، واستمرار المضي قدماً في السعي إلى تحقيق الحقوق الكاملة والمتساوية للمرأة هي واجب جماعي، على الجيل الحالي من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة القيام به.

٥٠ - وعلى الصعيد الدولي، وخلال الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة أوضحت أن أستراليا كان لها فخر المساهمة في الاعتراف العالمي بتأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على النساء والفتيات، بصورة خاصة، وضرورة تمكين المرأة من حماية نفسها من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وأضافت أن أستراليا شاركت، في عام ٢٠٠٠، في المناقشة الرائدة التي أجراها مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، وانضمَّت إلى دول أخرى عديدة في الإشادة باعتماد قرار مجلس الأمن

١٣٤٥ (٢٠٠٠)، الذي اعترف بالدور الحاسم الذي تقوم به المرأة في منع الصراعات، والتفاوض، وحفظ السلام وبناء السلام. وذكرت أن أستراليا قدَّمت، بعد ذلك، مساهمة هامة في الدراسة المتعلقة بأثر الصراع المسلح على النساء والفتيات، ودور المرأة في بناء السلام، والأبعاد الجنسانية لعمليات السلام وحل الصراعات، المطلوبة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

٥١ - ومضت تقول إن أستراليا واصلت، في عام ٢٠٠١، جهودها، على الصعيد الدولي، بتنسيق مشروع القرار المقدم من كندا وأستراليا ونيوزيلندا والمعنى بتحسين وضع المرأة في منظومة الأمم المتحدة (A/C.3/56/L.22). ففي نَص سعى إلى جملة أمور من بينها دعم تمثيل المرأة في جميع أنحاء المنظومة، دعا مقدمو مشروع القرار الدول الأعضاء إلى تحديد وتقديم عدد أكبر من المرشحات بصورة منتظمة، للتعيين أو الانتخاب في الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء والهيئات المنشأة بموجب المعاهدات، وتحديد وتسمية عدد أكبر من المرشحات للتعيين والانتخاب كقضاة أو موظفين أقدمين من نوع آخر في المحاكم الدولية.

٥٢ - وأكدت أن أستراليا حريصة أيضاً على تعزيز وحماية حقوق المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث استضافت مؤخراً اجتماعاً وزارياً إقليمياً بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وأضافت أن الوثيقة الختامية التي اعتمدها الوزراء سلَّمت بأن المرأة معرضة بصورة خاصة للإصابة بهذا الوباء نظراً لما تعانيه من فقر وأمية، وأن تمكين المرأة أمر أساسي للحد من ذلك الضعف.

٥٣ - ولاحظت، إضافة إلى ذلك، أن الحكومة تواصل جهودها الرامية إلى تمكين المرأة في الأمة الناشئة المجاورة لها في تيمور الشرقية. وأنها رحبت بنتائج الانتخابات التي جرت في ٣٠ آب/ أغسطس ٢٠٠١، والتي شهدت تعيين عدد كبير من النساء في الجمعية التأسيسية وفي مختلف المراكز الهامة في الحكومة الانتقالية الثانية. وذكرت أن الحكومة تتعاون أيضاً مع وحدة الشؤون الجنسانية على تعميم المنظور الجنساني في الممارسات الحكومية، وذلك من خلال برنامجها للمساعدة. وقالت أنها تعمل أيضاً في أنشطة بناء القدرات في تيمور الشرقية من أجل المنظمات والرابطات النسائية.

٥٤ - وأكدت أن الحكومة تولي أهمية كبيرة لاستراتيجيات تعميم المنظور الجنساني من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتحسينات ملموسة في حالة المرأة. وبناء على ذلك، قامت، في تموز/ يوليه ٢٠٠٠ بتأييد قرار مُقدَّم من كندا ونيوزيلندا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج بمنظومة الأمم المتحدة (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/٢٠٠١). وأيَّدت أيضاً بنشاط إصلاح أساليب عمل لجنة وضع المرأة حتى تستطيع أداء دورها الحفَّاز في هذا المجال بمزيد من الفعالية.

٥٥ - أخيراً، وعلى الصعيد الوطني، وضعت حكومة أستراليا خطة عمل للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ لتوفير المتابعة للالتزامات الناشئة عن نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة.

٥٦ - ختاماً، قالت إنها تود أن تشير، في سياق التعاون الذي يعتبر ذا أهمية حيوية لتنفيذ المساواة بين الجنسين، إلى أن الدول يجب أن تبذل جهوداً أكبر لتقاسم مع الآخرين فوائد خبرتهم وأفضل ممارساتهم.

٥٧ - **السيد غونزاليز** (السلفادور): أيد البيان الذي أدلى به كل من ممثل شيلي باسم مجموعة ريو، وممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، ثم

أكد الأهمية التي توليها حكومته للنهوض بالمرأة وللأنشطة المنفذة على جميع المستويات لمتابعة الالتزامات الناشئة عن مؤتمر بيجين والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وأضاف أن السياسة الوطنية المعتمدة لصالح المرأة مصممة لتعميم منظور جنساني في جميع قطاعات الحياة الوطنية. ولاحظ أن الحكومة، إدراكاً منها للمهمة الضخمة التي ينبغي إنجازها من أجل تحقيق الأهداف المجسدة في المجالات الـ١٢ ذات الأولوية للعمل، ضاعفت جهودها لمتابعة وتقييم عملها، بما في ذلك، من خلال رصد تنفيذ منهاج عمل بيجين. وقدمت تقاريرها الدورية الثالثة والرابعة والخامسة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٥٨ - ومضى يقول إن الهيئة الوطنية المكلفة بتنسيق السياسات الخاصة بقضايا المرأة هي معهد السلفادور لتنمية المرأة، الذي يقوم بدور هام في إنعاش البلد في أعقاب الزلازل التي حدثت في مطلع عام ٢٠٠١. وفيما يتصل بالعنف ضد العاملات المهاجرات، ذكر أن الحكومة تقوم بأنشطة شاملة ومتعددة التخصصات. وأن المعهد قام بحملة للتوعية بالعنف في مكان العمل، تعالج جميع جوانب المشكلة، من اعتماد القوانين ذات الصلة بالموضوع إلى الآليات المؤسسية اللازمة لدعم حماية وتعزيز الحقوق الأساسية للعاملات المهاجرات؛ بما في ذلك النساء القادمات إلى السلفادور للعمل ونساء السلفادور المهاجرات إلى الخارج.

٥٩ - وفيما يتعلق بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، قال إن الجمعية التشريعية بدأت إجراء مشاورات مع المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة من أجل تجميع المعلومات التي تمكنها من اتخاذ قرار بشأن المضي في اعتماده.

٦٠ - وأعرب عن ترحيب حكومة السلفادور بالتعاون المثمر القائم بين وحدة المرأة والتنمية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والشُعب الفنية الأخرى المهتمة بقضايا مختلفة منها الإحصاءات والعولمة والتجارة ووضع المرأة والكوارث الطبيعية والمستوطنات البشرية. وقال إن هذا التعاون مهَّد الطريق لعقد أول مؤتمر إحصائي للأمريكتين، في أيار/مايو ٢٠٠١، حيث تقرر إنشاء فريق عامل معني بمؤشرات المساواة بين الجنسين. وأضاف أن توفير المتابعة لهذه المبادرات الهامة في عمليات التقييم المقبلة لحالة المرأة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يعتبر من الأمور الأساسية.

٦١ - وأوضح أن الحكومة تود أيضاً الإعراب عن تأييدها لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة، لا سيما لأنشطته الرامية إلى تنفيذ النظام الجديد للمعلومات والتواصل الشبكي للتوعية الجنسانية، الذي سيمكن المعهد من استحداث وتنظيم وترويج الأنشطة التي يقوم بها من أجل المرأة في جميع أنحاء العالم باستعمال تكنولوجيا المعلومات الجديدة.

٦٢ - **السيد كولبي** (النرويج) قال إن تمتع الجنسين بالمساواة في الحقوق والفرص من الأمور ذات الأهمية الأساسية لضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة؛ وإن تمكين المرأة هو الأساس لتحقيق هذه المساواة. وأضاف أن النرويج عازمة تماماً على المساهمة في كفالة هذه المساواة، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، وأنها تركز جهودها على دعم قانون المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف ضد المرأة، تحقيقاً لهذه الغاية.

٦٣ - وعلى الصعيد الدولي، قال إن إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز المعتمد في

الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة أكد أن المساواة والتمكين عنصران أساسيان للحد من تعرض النساء والفتيات للإصابة والذي يتفاقم نتيجة للممارسات التقليدية الضارة والاستغلال الجنسي. وأضاف أن تقديم الدعم الدولي لتعليم الفتيات أمر حيوي لذلك السبب. وأن الأطفال الذين تيتموا بسبب الإيدز كثيراً ما تضطرهم الظروف إلى ترك المدرسة من أجل رعاية أعضاء الأسرة الآخرين أو كسب عيشهم. ولاحظ أن المؤتمر العالمي لمناهضة الاستغلال الجنسي للأطفال للأغراض التجارية، المقرر عقده في اليابان، في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١، سيناقش الجوانب المختلفة للمشكلة ولكن يلزم بوضوح اتخاذ التدابير الوقائية، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية، لحماية الفتيات من العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية وحالات الحمل غير المرغوب فيها.

٦٤ - ومضى يقول أن هناك مشروعاً مشتركاً تقوم به بلدان الشمال الأوروبي وبحر البلطيق وأجزاء من روسيا، ويسعى إلى إشراك الفتيات والفتيان، بصورة نشطة، مما أدى إلى إدراك أفضل للعلاقات الجنسية ومناقشة لأدوار الجنسين.

٦٥ - ولاحظ أن المناقشة التي أجراها مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن تعتبر خطوة في سبيل مشاركة المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة، على جميع مستويات صنع القرار، وفي تنفيذ عمليات السلام، بما في ذلك منع نشوب الصراعات وحلها؛ وإعادة البناء بعد انتهاء الصراع. وقال إن بلده سيفي بالتزاماته بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الناشئ عن تلك المناقشة. وأنه يدعم عمل الأمانة العامة للأمم المتحدة، وإدارة عمليات حفظ السلام وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وغير ذلك؛ وأنه دعم العمل الذي قامت به إدارة عمليات حفظ السلام فيما يتصل بتعميم المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام وشارك في دراسة عن إعادة إدماج النساء الجنديات في أفريقيا.

٦٦ - وذكر أن وفده يرحب كذلك بقيام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، للمرة الأولى، بتحديد الرق الجنسي بوصفه جريمة في حق الإنسانية. ويحث الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بالتصديق على نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية، أن تفعل ذلك.

٦٧ - وتابع حديثه قائلاً أنه بالرغم من أن هدف تصديق الجميع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة قبل نهاية عام ٢٠٠٠ لم يتحقق، فمن الجدير بالملاحظة أن ١٦٨ من الدول الأعضاء قد صدَّقت على هذا الصك. وأضاف أن بلده يطلب من الدول التي لم تصدق عليه بعد أن تحذو حذو تلك الدول، وحث الدول على سحب جميع التحفظات التي لا تتفق مع غايات الاتفاقية. وفيما يتعلق بالبروتوكول الاختياري، قال إن إجراء التساؤل قد نجح في استكمال إجراء البيانات.

٦٨ - ولاحظ أن وفده يشجع جميع الحكومات على العمل بنشاط على مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما تلك التي تحدث في الحياة الخاصة، مثل القتل من أجل الشرف والعنف المتصل بالمهر، والزواج بالإكراه، وختان الإناث والعنف المترلي. واختتم حديثه قائلاً أن المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المعقود بدربان، قد أوضح أن المرأة هي ضحية تمييز متعدد وأن نوع جنسها يعمل على تدعيم أشكال التمييز المختلفة القائمة على العُنصرية.

٦٩ - **السيدة كويست** (نيجيريا): انضمت إلى البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، ثم قالت إن حكومتها اعتمدت في تموز/يوليه ٢٠٠٠، سياسة وطنية للمرأة على أساس المجالات الـ١٢ ذات الأهمية الحاسمة التي أقرها منهاج عمل بيجين. وصدَّقت أيضاً على عدد من الاتفاقيات الدولية منها الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، ووقَّعت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأضافت في هذا الصدد أن نيجيريا تطلب من جميع الدول التي لم تنضم إلى الاتفاقية أو تصدق عليها بعد، أن تفعل ذلك.

٧٠ - ومضت تقول أن نيجيريا عريقة في التقاليد لكنها تعتزم، رغم ذلك، مكافحة الجوانب السلبية للتقاليد التي تميل إلى إخضاع المرأة لممارسات وتحيزات بغيضة في مجال الزواج والطلاق والترمل. وأضافت أنها نظمت، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة حلقات عمل ترمي إلى توعية وكالات إنفاذ القوانين، والقضاء ووسائط الإعلام بالحاجة إلى حماية المرأة من العنف والممارسات التقليدية الضارة، تحقيقاً لهذا الغرض. وذكرت أن بعض الولايات في نيجيريا قد سنَّت قوانين بالفعل لمكافحة ختان الإناث، وأن التشديد بدرجة أكبر على التعليم سوف ينجح في القضاء على هذه الممارسات التي تؤدي إلى أمور، من بينها زيادة تعرض المرأة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وغير ذلك من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي. وأن حكومة نيجيريا نظمت حلقة دراسية، في أوائل عام ٢٠٠١، لوضع استراتيجية وطنية للتحصين. وقامت كذلك بتخصيص أموال إضافية لبرنامج الإيدز الوطني وتواصل حملاتها الإعلامية في سائر أنحاء البلد.

٧١ - واستطردت قائلة أن نيجيريا وقَّعت على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال وصدَّقت عليه، وأنها أكدت أهمية التعاون الدولي من أجل الاستجابة لهذا الشكل من الإجرام بصورة فعالة. وأكدت أنها تؤيد تماماً تدابير مكافحة العنف ضد العاملات المهاجرات الواردة في تقرير الأمين العام (A/56/329)، ولا سيما وضع خطط لإعادة إدماج وإعادة تأهيل العاملات المهاجرات العائدات إلى بلدانهن الأصلية.

٧٢ - وأوضحت أن الحكومة أنشأت وحدة للاقتصاد المترلي في وزارة الزراعة والتنمية الريفية الاتحادية، ووضعت برنامجاً في وحدة التنسيق الزراعي، يستهدف المرأة في مجال الزراعة ويقوم بنشر المعلومات الخاصة بتكنولوجيا الإنتاج والتجهيز والاستعمال، وذلك اعترافاً منها بالدور الحيوي الذي تقوم به المرأة في مجال الزراعة. وقامت الحكومة كذلك ببرنامج لتخفيف حدة الفقر يرمي إلى إقامة الصناعات المترلية. وتشجع تعاونيات المرأة من خلال قروض الائتمانات الصغيرة لتعزيز توليد الدخل.

٧٣ - ولاحظت أن عبء الديون قد أدَّى إلى تفاقم فقر المرأة وتقييد الجهود الإنمائية لبلدان عديدة، رغم جهود تخفيف الديون من قبيل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وقالت إن نيجيريا تؤمن أنه يلزم شطب الديون صراحة للإفراج عن الموارد الأساسية لتنمية البلدان النامية.

٧٤ - وبيَّنت أن العولمة جلبت فُرصاً لم يسبق لها مثيل، ولكنها أدَّت إلى زيادة تهميش البلدان النامية، وعملت مع آثار برامج التكيف الهيكلي، إلى زيادة تأنيث الفقر وقوَّضت الجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين،

وأنه ينبغي، لذلك، إيجاد النهج المبتكرة إلى جانب القواعد العالمية المنصفة.

٧٥ - وختاماً قالت إن نيجيريا تعترف بمساهمة المنظمات غير الحكومية وتتطلع إلى مواصلة التعاون معها. وإن توفير الموارد الملائمة يعتبر أساسياً على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي من أجل تحويل الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء إلى عمل.

٧٦ - **السيدة ياناغاوا** (اليابان): قالت إن اليابان تدرك أن المسؤولية الأساسية عن النهوض بوضع المرأة تقع على عاتق الحكومات، كل على حدة، وهي تعمل بالتعاون مع المجتمع المدني، وخاصة المنظمات غير الحكومية، ولذلك فقد بدأت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠، تنفيذ خطتها الأساسية لإقامة مجتمع يساوي بين الجنسين، ويستند إلى القانون الأساسي بشأن هذه المسألة. وأضافت أنه تم، كجزء من إصلاح مؤسسات البلد، إنشاء وحدة للمساواة بين الجنسين في مكتب رئيس الوزراء، وذلك بالإضافة إلى مجلس جديد للمساواة بين الجنسين. وذكرت أن هناك، في الوقت الراهن، خمس وزيرات، ولأول مرة في التاريخ، وزيرة للشؤون الخارجية. وأضافت أن قانون منع العنف بين الأزواج وحماية الضحايا قد دخل حيز النفاذ في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١.

٧٧ - ومضت تقول أن حكومة اليابان تولي أهمية كبيرة لحماية النساء في حالات الصراع المسلح، وذلك لأن عدداً كبيراً من اللاجئين والمشردين من النساء والأطفال. وأضافت أنها ساهمت بمبلغ ١٢٠ مليون دولار لمساعدة الشعب الأفغاني. وأنها تؤمن أن المرأة تستطيع أيضاً القيام بدور هام في تقديم مرتكبي الفظائع أثناء الصراعات المسلحة إلى العدالة، ولذلك فهي ترحب بانتخاب عضوة من اليابان في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في منصب القضاء بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٧٨ - وتابعت حديثها قائلة إن حكومة اليابان تمول البرامج في مجالات مثل محو الأمية والتعليم المهني، والرعاية الصحية والتمويل الصغير من خلال الصندوق الياباني للمرأة في التنمية وذلك في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأنها قامت أيضاً بتمويل برامج مختلفة لتعزيز حقوق المرأة في البلدان النامية من خلال الصندوق الاستئماني التابع لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، دعماً لإجراءات القضاء على العنف ضد المرأة. وأضافت أن جزءاً كبيراً من المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية التي تقدمها اليابان قد استُخدم لتشجيع مشاركة المرأة في التنمية. ختاماً، قالت إن حكومة اليابان تعهدت بتقديم مبلغ ٢٠٠ مليون دولار للصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والدرن الرئوي والملاريا الذي سينشأ في المستقبل القريب.

٧٩ - **السيدة عفيفي** (المغرب): أيَّدت البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، ثم قالت أنه يجب اعتماد استراتيجيات وتدابير متضافرة ومتعددة الأبعاد، تطالب بتعبئة الأموال باستخدام منتج للموارد البشرية، على الصعيدين الوطني والدولي من أجل كفالة المساواة بين الرجال والنساء ومشاركة المرأة، بصورة حقيقية، في التنمية ودعم السلام. وأكَّدت أن المؤتمرات والمنتديات الدولية الهامة قد ساعدت على تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها في هذا الصدد.

٨٠ - ومضت تقول أنه بالرغم من التحسن الكبير الذي حدث في المساواة بين الجنسين، من الناحية

القانونية، فما زالت مشاركة المرأة محدودة فيما يتصل بصنع القرارات السياسية، ومنع الصراعات والتوصل إلى حل لها، والاقتصاد والبيئة ووسائط الإعلام، وأن النقص في تمثيل المرأة يلاحظ بدرجة أكبر في البلدان الفقيرة، لا سيما في أفريقيا، حيث جرى تهميش المرأة نتيجة للمشاكل الاجتماعية المختلفة، والصراعات الداخلية، وجائحة الإيدز وعدم ملاءمة الخدمات الاجتماعية الأساسية.

٨١ - وأوضحت أن المغرب جعل تحسين وضع المرأة إحدى أولويات سياسته الإنمائية منذ نيله الاستقلال، وذلك إدراكاً منه أن البلد لن يستطيع مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين إلاّ بإدماج المرأة في عملية التنمية الوطنية. فقام لذلك السبب بالتوفيق بين قوانينه والتزاماته الدولية، وأدرج منظوراً جنسانياً في أهداف خطته الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣، لا سيما، في مجالي الصحة والتعليم. وأضافت أن هذه السياسة أتت ثمارها، لأن عدداً كبيراً من النساء يشغلن مناصب رفيعة مختلفة، في الوقت الحالي. ولاحظت أن الإستراتيجية الوطنية التي بدأها المغرب لإدماج المرأة في التنمية كانت نتيجة شراكة بين مختلف الإدارات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة، وخاصة المنظمات غير الحكومية. وقالت إن الحكومة أنشأت لجنة استشارية لإصلاح قانون الأسرة، في نيسان/ أبريل ٢٠٠١. وأن عدة مجموعات سياسية قامت، بعد مناقشات كثيرة، باتخاذ قرارات لزيادة تمثيل المرأة في قيادات الأحزاب وبين مرشحيها للمجالس الإقليمية والوطنية مما سيمكن المرأة من تحسين تمثيلها على المستويات كافة، قبل الانتخابات التشريعية التي ستجري في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢.

٨٢ - ختاما، قالت إن وفدها يؤكد أهمية الدور الذي تقوم به هيئات الأمم المتحدة التي تتناول النهوض بالمرأة ويعرب عن شكره لها لما تقدمه من دعم وتعاون منتج.

٨٣ - **السيدة آرياس** (بيرو): أيدت البيان الذي أدلى به كل من جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ٧٧ والصين وشيلي باسم مجموعة ريو، ثم قالت إن حكومتها ترى إن مساواة المرأة في الوضع وفي الفرص من الشروط الأساسية للتنمية البشرية وأنها مبدأ يستوحى به العمل الذي تتخذه على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لتحقيق اعتراف أكبر بحقوق المرأة. وأضافت أن الصكوك والمبادئ التي اعتمدت، على الصعيد الوطني، فيما يتصل بالآلية الإقليمية المعنية بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتي ترأسها بيرو، في الوقت الحالي، توفر الأساس للعمل من أجل المرأة، وأن بلدان المنطقة قامت، بمناسبة مؤتمر القمة الأمريكي المعقود في كويبك في نيسان/ أبريل ٢٠٠١، بإعادة تأكيد التزامها بوضع حد لجميع أشكال التمييز، وتشجيع المساواة بين الجنسين وتحقيق للجميع مشاركة تامة وكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأكدت أن بيرو عازمة على العمل في ذلك الإطار من أجل ضمان المساواة بين الجنسين وإصدار مجموعة من المعايير التي تعزز السياسات الوطنية التي يمكن أن تكفل المساواة في الفرص للنساء والرجال على السواء، في جميع المجالات، وخاصة الصحة والعمالة والمشاركة في السياسة والمجتمع.

٨٤ - وعلى الصعيد الوطني، قالت إن حكومتها، التي تتمثل أهم أولوياتها في القضاء على الفقر، وإيجاد الوظائف والمراعاة الكاملة لحقوق الإنسان، تدرس خطة عمل للعدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر تعتبر المساواة بين الجنسين أهم جوانبها. وهي تعمل مع وكالات التعاون الدولي ومنظمات المجتمع المدني لوضع استراتيجية تكفل

رفاه شعب بيرو على أساس محو الأُمية والصحة والأمن الغذائي.

٨٥ - وفي مجال الصحة، أوضحت أن الأهداف تتمثل في الحد من معدل وفيات الأمهات والرضع، وتخفيض نسبة حالات الحمل السابقة لأوانها؛ وتحسين الخدمات المقدمة لضحايا العنف المترلي والجنس ومكافحة هذا العنف بمزيد من الفعالية؛ والحد من الإصابة بالأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي. وقالت إن من الجدير بالذكر أيضاً أن بيرو اتخذت عدة خطوات، كجزء من خطتها الوطنية للسكان للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢، فيما يتصل بالصحة الجنسية والوراثية للرجال والنساء؛ وزيادة المساواة بين الجنسين في مجال الصحة؛ والتربية الجنسية للمراهقين؛ وحق الرجال والنساء في اتخاذ قرارات حرة ومستنيرة بشأن عدد الأطفال والفترة الفاصلة بينهم.

٨٦ - وذكرت أن هناك هدفاً آخر يتمثل في الحد من سوء التغذية المزمن بين الأطفال وضمان الأمن الغذائي للمجموعات المعرضة للخطر أو الفقيرة للغاية. وقالت إنه تم أيضاً وضع برامج محددة لتشجيع التنمية الفعَّالة والمنصفة والمستدامة للضعفاء بين السكان، لا سيما من كانوا ضحية للعنف السابق في البلد.

٨٧ - وأكدت أن السلطات الوطنية تقوم بتقييم احتياجات المسنات والمعوقات من النساء بغية تنفيذ برامج محددة وحملات للتوعية. وقالت إن المرأة البالغة تتاح لها فرص أقل للحصول على التعليم، وبالتالي فهي أقل تأهيلا للتوظيف، وهي لذلك أكثر عرضة لتكون معالة، فضلاً عن كونها فقيرة ومعرضة للأمراض الناتجة عن سوء التغذية في المراحل المتقدمة من حياتها. ولذلك، تعتزم الحكومة إتباع سياسة ترمي إلى ضمان وصولها إلى الخدمات الملائمة في مجال الصحة والضمان الاجتماعي وتمتعها بأسلوب حياة كريم يسمح لها بالنشاط بدنياً وفكرياً وعاطفياً واجتماعياً.

٨٨ - **السيدة سيدارت** (منظمة العمل الدولية): قالت إنه رغم القوة التي تتَّسِم بها السياسات الدولية والإطار القانوني الدولي لتمكين المرأة، فإن بوادر تزايد فقر المرأة تعتبر مقلقة. ففي كثير من البلدان، يظل مزيج عدم المساواة في فرص الوصول إلى الموارد، من جهة، والاتجاهات السلبية على الصعيدين العالمي والمحلي من جهة أخرى أمراً يعرض التقدم في سبيل المساواة للخطر. وأوردت على سبيل المثال أن المرأة تتقاضى أجراً أقل من الرجل لقاء العمل المساوي في القيمة. وقالت إن أوجُه التقدم المحرزة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي كانت موضوع تقرير منظمة العمل الدولي لعام ٢٠٠١ عن العمل في العالم، تتيح فرصاً جديدة للمرأة. ولاحظت، مع ذلك، أن أوجه التقدم المذكورة يجب أن تدعمها السياسات التي تكفل المشاركة والتعليم والتدريب، وكذلك وجود السياسات الصديقة للأسرة في مكان العمل. وأضافت أن المنظمة ستجري أول عملية فحص جنساني لاستعراض تنفيذ سياستها لتعميم المنظور الجنساني، في الفترة من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١ إلى نيسان/ أبريل ٢٠٠٢.

٨٩ - ومضت تقول إن منظمة العمل الدولية تتبع إستراتيجية موحدة لتنفيذ توصيات الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (بيجين + ٥). وأضافت أن المرأة ليست مجموعة مهمشة فقط، بل إنها تظهر أيضاً بين المسنين والشباب والمعوقين والسكان الأصليين واللاجئين والمهاجرين والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولاحظت أن الفقر يساهم بدرجة كبيرة في التعرض لأثر فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وحيث أن المرأة تمثل أغلبية الفقراء في العالم فأنها تعاني

بشدة من هذه الجائحة. وإن عمل المرأة في بلدان عديدة، غالباً ما يكون في القطاع غير الرسمي، ويتميز بالافتقار إلى الأمن في الدخل والحماية الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، وحقوق الملكية، وإمكانية الوصول إلى المرافق الصحية، وقوانين العمل الحامية. وذكرت إن مدونة قواعد سلوك منظمة العمل الدولية فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وعالم العمل، التي تتناول الاحتياجات المحددة للمرأة، قد اعتمدت في حزيران/ يونيه ٢٠٠١. وأضافت أن برامج المنظمة تهدف أيضاً بصورة كاملة، إلى التعبير عن الآثار الجنسانية التي تمتد إلى إعادة الإدماج، والتعمير، وتسريح المقاتلين السابقين، وإنعاش الهياكل الأساسية، والتدريب، والمشاريع الصغرى وإقامة نُظم الحماية الاجتماعية الملائمة.

٩٠ - ختاماً، أكدت أن منظمة العمل الدولية تعتقد أن هناك نحو ٩٠ مليون فرد حول العالم من المهاجرين، ونصفهم من النساء، وذلك باستثناء اللاجئين وطالبي اللجوء. وقالت إن توصية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المهاجرين لعام ١٩٣٩ (التوصية رقم ٦١) والمنقحة في عام ١٩٤٩ (التوصية رقم ٨٦) وعام ١٩٧٥ (التوصية رقم ١٥١) تتناول ظروف عمل المهاجرين وتشجع الدول على توفير الجزاءات الملائمة على سوء المعاملة أو الممارسات السيئة التي يخضع لها المهاجرون. وأضافت أن قاعدة البيانات الدولية لهجرة العمال التي وضعتها المنظمة تسعى إلى تسجيل تدفقات العمال المهاجرين وجمع البيانات عن ظروف معيشتهم وعملهم، وعن معاملتهم بموجب القوانين والقواعد الوطنية. وأوضحت أن هناك آلية محددة مكنَّت المنظمة من استعراض الحالات التي تعرضت فيها العاملات المهاجرات لانتهاكات جسيمة لحقوقهن، على نطاق واسع وبصورة متكررة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠